

March 2012



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم
المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food and
Agriculture
Organization
of the
United Nations

Organisation des
Nations Unies
pour
l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones Unidas
para la
Alimentación y la
Agricultura

A

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا

الدورة السابعة والعشرون

برازافيل، الكونغو، 23-27 أبريل/نيسان 2012

آخر المعلومات عن لجنة الأمن الغذائي العالمي

أولاً- الغرض والخلفية

1- الغرض من هذه الوثيقة تقديم بيان إلى المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة عن الأنشطة الرئيسية للجنة الأمن الغذائي العالمي ونتائجها منذ انعقاد الاجتماع الأخير لهذا المؤتمر الإقليمي، والإشارة بالذكر إلى أهمية تقوية الروابط بين المؤتمرات الإقليمية واللجنة، وطرح اقتراح في هذا الصدد.

2- لقد تم تقديم السمات الرئيسية لإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي وإمكانية تقوية الروابط بينها وبين المؤتمرات الإقليمية إلى جميع المؤتمرات الإقليمية التي عقدت في عام 2010¹. وكان القصد من الوثائق المقدمة دعم رؤية اللجنة ودورها المجدد. وقد ارتأى أن من الموات للمؤتمرات الإقليمية، كجزء من عملية تجديد المنظمة، أن تنظر في الكيفية التي يمكن أن تساهم بها بشكل أكثر فعالية في الأمن الغذائي الوطني والإقليمي والعالمي وحوكمتها، وأن تحدد مجالات العمل ذات الأولوية، وذلك في إطار إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي. وقد تحقق، منذ إصلاح اللجنة، تقدم جم صوب تنفيذ أدور اللجنة ورؤيتها، وبخاصة بصدد:

¹ المرجع: دور المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة في إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، مثلاً، LARC/10/7، وARC/10/3، وغيرهما؛

وأيضاً CFS REFORM Document CFS: 2009/2 rev.1

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت

على العنوان التالي: www.fao.org

- *الشمول*. تم توسيع نطاق المشاركة في اللجنة لكفالة الاستماع إلى أصوات جميع أصحاب المصلحة الوثيقي الصلة في المداولات التي تدور حول الأمن الغذائي والتغذية. ويعمل مكتب موسع وجماعة استشارية مؤلفة من ممثلي نطاق واسع من أصحاب المصلحة غير الحكوميين على مدار العام بشأن الأولويات التي تحددتها اللجنة. ويتم دعم عملهما بواسطة أمانة مشتركة مؤلفة من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- *هيئة خبرة مستقلة مهيكلة*. أنشأ إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، الذي يوفر تحليلاً من نوعية مرتفعة مستنداً إلى الأدلة والمشورة بشأن الأمور المتعلقة بالسياسات بناءً على طلب اللجنة.

3- وحسبما هو موجز في الجزء الثاني من هذه الوثيقة، تم الاضطلاع خلال الفترة 2010-2011 ببرنامج ثري من الأنشطة في الفترة ما بين الدورات لمعالجة قائمة ملحة من الأولويات وضعتها اللجنة. والتقاريران الختاميان لدورتي اللجنة السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين معروضان في الملاحق لإظهار نطاق التوصيات التي وضعت خلال الجلسات العامة للجنة. وقد طلبت الجلسة العامة للجنة في دورتها السابعة والثلاثين إجراء مناقشة لنشاطين رئيسيين للجنة في المؤتمرات الإقليمية، ألا وهما: "الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية"، و "رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد القطري". وستجري مناقشة هذين البندين في دورات لأصحاب المصلحة المتعددين وفي أحداث جانبية، وثمة وثائق معلومات أساسية مستقلة متاحة لإرشاد المناقشات. ويتمثل الهدف من ذلك في تقوية الروابط ما بين اللجنة والمؤتمرات الإقليمية، وتعزيز التنسيق واتساق السياسات فيما بين المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وكفالة استناد عمل اللجنة إلى الواقع على الطبيعة، والاستماع إلى أصوات جميع أصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين. ويعالج الجزء الثالث طرق تقوية الروابط بين المؤتمرات الإقليمية واللجنة، وترد توصية في هذا الشأن في الجزء الرابع.

ثانياً- الأنشطة الرئيسية للجنة ونتائجها في الفترة 2011-2012

4- وضع جدولاً أعمال الجلستين العامتين للدورتين السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين للجنة حول الأدوار الرئيسية للجنة: التنسيق العالمي، وتقارب السياسات، وتيسير تقديم الدعم والمشورة للبلدان والأقاليم. والتقاريران النهائيان للدورتين مدرجان في الملحقين 1 و 2.

5- وقامت مجموعة عمل مفتوحة العضوية بقيادة المكتب معنية ببرنامج العمل والأولويات بوضع إطار مستند إلى النتائج للجنة خلال الفترة 2011-2012 صدقت عليه الدورة السابعة والثلاثون للجنة. واستخدمت مجموعة العمل المفتوحة العضوية في وقت لاحق هذا الإطار لتحديد أولويات عملها، والتدليل عملياً على الروابط بين تلك الأنشطة ونتائجها المستهدفة، وقياس التقدم المحرز وتأثير عمل اللجنة. وتعرض الأنشطة في هذا القسم تبعاً للنتائج الرئيسية للدورة السابعة والثلاثين.

النتيجة 1: تعزيز أصحاب المصلحة لإجراءات التنسيق العالمي للأمن الغذائي والتغذية

وضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية

6- تتمثل إحدى المهام الرئيسية للجنة المصلحة في "... وضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية للنهوض بتحسين الجهود التي تبذلها طائفة واسعة من أصحاب الشأن". والغرض من الإطار الاستراتيجي توفير أداة دينامية لتحسين التنسيق وتوجيه العمل المتجانس الذي يقوم به نطاق واسع من أصحاب المصلحة دعماً للإجراءات التي يتم القيام بها على الأصعدة العالمية والإقليمية والقطرية لمنع الأزمات الغذائية في المستقبل، والقضاء على الجوع، وكفالة الأمن الغذائي والتغذية لجميع البشر. وستقدم النسخة الأولى من الإطار الاستراتيجي إلى الجلسة العامة للجنة في أكتوبر/تشرين الأول 2012. ومن المستهدف أن توطد قرارات وتوصيات اللجنة السابقة التي تمت الموافقة عليها بالفعل، وأن تعكس القواسم المشتركة في بعض المجالات التي لم يتم التدبر فيها بعد في اللجنة بواسطة دعم تأثير الأطر القائمة وإلقاء الأضواء على مجالات التطوير الأخرى والثغرات في التقارب بين السياسات التي يمكن معالجتها في النسخ المقبلة. وستعقد جلسة لأصحاب المصلحة المتعددين بالاقتران مع كل مؤتمر إقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة لاستشارة وعي أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين بالإطار الاستراتيجي وكفالة تضمين المناظير الإقليمية المختلفة في النسخة الأولى.

ورقة خيارات بشأن مصطلحات الأمن الغذائي والتغذية

7- طلبت الدورة السابعة والثلاثون للجنة تقديم ورقة عن المعاني والاستخدامات المختلفة، حيثما وجدت، لمصطلحات "الأمن الغذائي"، و "الأمن الغذائي والتغذية"، و "الأمن الغذائي والتغذوي"، و "الأمن التغذوي"، إلى الجلسة العامة لتحسين التفهم والتنسيق العام بين أصحاب المصلحة، وتوفير مصطلحات موحدة ومتوافق عليها [انظر الفقرة 43 من الملحق 1]. ويجري حالياً إعداد الورقة.

تقديم الدعم لتقوية الروابط بين المبادرات الإقليمية والعالمية

8- ستعرض المبادرات العالمية والإقليمية الجارية في الجلسات العامة للجنة وسيجري التماس الروابط المعززة مع، على سبيل المثال، المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وريو + 20، ومجموعة العشرين، وغيرها. وقد يحضر رئيس اللجنة أيضاً منتديات عالمية رفيعة المستوى للنهوض بالتنسيق وعرض توصيات اللجنة عليها.

النتيجة 2: تم تدعيم التقارب بين السياسات فيما بين أصحاب المصلحة بشأن قضايا الأمن الغذائي والتغذية الرئيسية.

تقارير فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

9- قدم فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، أثناء الدورة السابعة والثلاثين للجنة، تقريره الأول عن "حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة"² و "تقلب الأسعار والأمن الغذائي"³. وقد تم تقديم هذين التقريرين إلى مائتين مستديرتين عن السياسات بشأن هذين الموضوعين الرئيسيين.

10- ويقوم فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بإعداد دراستين أخريين في الوقت الراهن لتقدميهما إلى دورة أكتوبر/ تشرين الأول 2012، واحدة عن "الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي"، وأخرى عن "تغير المناخ والأمن الغذائي". كما طُلب إلى الفريق أن يدرج في خطة عمله، من أجل النشر المتوقع في عام 2013، دراسات عن القيود المفروضة على استثمارات صغار الحائزين وعن الوقود الحيوي والأمن الغذائي.

الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني

11- يستهدف من الخطوط التوجيهية أن تستخدم كمرجع وأن توفر إرشاداً بشأن تحسين حوكمة الأراضي الزراعية ومسايد الأسماك والغابات بغية تحقيق الأمن الغذائي للجميع ودعم التحقيق التدريجي للحق في الغذاء الوافي في سياق الأمن الغذائي الوطني. وأقرت اللجنة بالحاجة الملحة لاستكمال المفاوضات بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية واحتفظت بذلك كأولوية عليا. وقد عقدت دورات مفاوضات في شهري يوليو/ تموز وأكتوبر/ تشرين الأول 2011، ومن المقرر عقد جولة أخرى من المفاوضات في الفترة من 5 إلى 9 مارس/ آذار 2012 من المتوقع أن تضع الخطوط التوجيهية في صورتها النهائية لكي تقرها دورة خاصة للجنة في مايو/ أيار 2012.

مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول

12- تم إنشاء فريق عمل مفتوح العضوية لاقتراح عملية تشاورية داخل اللجنة لإعداد مبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول. والغرض من ذلك تقديم إرشاد للسياسات وتفهم مشترك إلى الحكومات والمنظمات الدولية والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين لكفالة أن يكون للاستثمارات في الزراعة تأثير إيجابي (أو محايد على الأقل) على الأمن الغذائي

² فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2011، حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة. تقرير مقدم من فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما 2011. متاح بجميع لغات منظمة الأغذية والزراعة الرسمية على الموقع: www.fao.org/cfs/cfs-helpe

³ فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2011. تقلب الأسعار والأمن الغذائي. تقرير مقدم من فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما 2011. متاح بجميع لغات منظمة الأغذية والزراعة الرسمية على الموقع: www.fao.org/cfs/cfs-helpe

والتغذية. وقد اتفق، بغية كفالة الاتساق والتكاملية في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة، على أنه ينبغي أن تبدأ العملية التشاورية بعد الموافقة على الخطوط التوجيهية الطوعية. كما اتفق على أن تكون الخطوة الأولى في تلك المشاورات وضع اختصاصات توجز النطاق والغرض والمتلقين المستهدفين والهيكل، علاوة على نسق العملية، مع الأخذ في الاعتبار الأطر القائمة.

13- استُحثت الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون على رفع تقارير إلى اللجنة عن الإجراءات التي تتخذ للتوفيق بين الاستثمارات الخاصة والعامة الدولية والمحلية في الزراعة التي تثير شواغل متعلقة بالأمن الغذائي، وأن تتقاسم الدروس المستفادة من تجاربها الوطنية.

منتدى الخبراء الرفيع المستوى المعني بمعالجة الأمن الغذائي والأزمات طويلة المدى

14- أقرت اللجنة اقتراحاً بشأن تنظيم منتدى الخبراء الرفيع المستوى المعني بمعالجة الأمن الغذائي والأزمات الممتدة بشأن الأمن الغذائي في البلدان التي تعاني من أزمات طويلة المدى. ويتمثل الغرض من المنتدى في توفير فرصة للتشاور ولإجراء حوار حول السياسات لزيادة التفهم وتدعيم الجهود التآزرية لمعالجة الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات طويلة المدى على النحو الملائم. وستعقد عملية تشاور مستفيضة بشأن نتائج المنتدى بهدف بلورة "جدول أعمال للعمل بشأن الأمن الغذائي في البلدان التي تعاني من أزمات ممتدة" لكي تنظر فيه الجلسة العامة للجنة. وسيعقد المنتدى في منتصف سبتمبر/أيلول 2012.

مائدة مستديرة عن تقديرات الجوع

15- عُقدت مائدة مستديرة عن رصد الأمن الغذائي في سبتمبر/أيلول 2011 لمناقشة أحدث طرائق تحليل الأمن الغذائي وقياس حجمه، والسعي إلى اتفاق بشأن التوجهات المستقبلية للبحوث وتحليل السياسات. وقد صادقت الدورة السابعة والثلاثون للجنة على النتائج والتوصيات الرئيسية، وطلبت إلى الأمانة أن تقدم إليها تقريراً عن التقدم المحرز بخصوص هذه التوصيات.

رفع تقارير عن حالة تنفيذ توصيات اللجنة بشأن السياسات

16- يتمثل الهدف من ذلك في توفير نظام لمتابعة ورصد تنفيذ توصيات اللجنة بشأن التقارب في السياسات. وقد عولجت في عام 2011 ثلاثة مواضيع رئيسية في اللجنة:

- تقلب أسعار الأغذية؛
- الاستثمارات الحساسة لصغار الحائزين في الزراعة؛
- المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية.

17- وفضلاً عن رصد تنفيذ توصيات اللجنة، سيتم الاضطلاع بأنشطة محددة، من بينها:

- المشاركة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

- تحديث عن نظام معلومات الأسواق الزراعية والارتباط بمنتدى الاستجابة السريعة التابع له ؛
- تحديث عن الأعمال والأنشطة بشأن احتياطات الأغذية ؛
- تحديث عن حالة صياغة مدونة سلوك طوعية بشأن إدارة احتياطات الأغذية الإنسانية.

النتيجة 3: تدعيم إجراءات الأمن الغذائي والتغذية الوطنية والإقليمية نتيجة لإجراءات لجنة الأمن الغذائي العالمي

رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد القطري

18- استمرت الجهود المبذولة لتحسين رسم خرائط الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد القطري خلال عام 2011 بما في ذلك عقد حلقة عمل استشارية تقنية. وقد تم إبلاغ النتائج إلى الجلسة السابعة والثلاثين للجنة مدعومة بالدروس المكتسبة من خمس دراسات حالة قطرية. كما أوصت اللجنة بأن يجري النظر في عملية رسم الخرائط لإجراءات الأمن الغذائي والتغذية أثناء المؤتمرات الإقليمية للمنظمة في عام 2012، وأن تقدم نتائج المناقشات أثناء دورة اللجنة في أكتوبر/ تشرين الأول 2012.

المدعوون الوطنيون والإقليميون إلى دورات اللجنة

19- وجهت الدعوات إلى ممثلين لجماعات أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتقاسم الدروس المكتسبة وأفضل الممارسات ودراسات الحالة القطرية أثناء الجلسات العامة للجنة.

المناقشات بشأن المواضيع المتصلة باللجنة في المؤتمرات الإقليمية للمنظمة

20- توفر المؤتمرات الإقليمية للمنظمة فرصة لتبادل المعلومات والمشورة بشأن القضايا ذات الأهمية عن الأمن الغذائي والتغذية على الصعيدين الإقليمي والوطني.

ثالثاً- لجنة الأمن الغذائي العالمي والمؤتمرات الإقليمية للمنظمة

21- وفقاً لوثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي: "سيكون من الضروري للجنة، من خلال مكتبها وجماعته الاستشارية، أن تقيم روابط وتحافظ عليها مع جهات فاعلة مختلفة على الأصعدة الإقليمية وشبه الإقليمية والمحلية من أجل ضمان استمرار تبادل المعلومات فيما بين أصحاب الشأن. وسيضمن ذلك إبلاغ الدورات السنوية للجلسة العامة بآخر التطورات الفعلية الجارية خلال الفترة المتخللة للدورات، وأن تعمم، في المقابل، نتائج مداورات الجلسة العامة على أوسع نطاق على المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية والقطرية. كما ينبغي تعزيز الروابط القائمة، مثلاً من خلال المؤتمرات الإقليمية التي تعقدها المنظمة، وهيئات إقليمية وشبه إقليمية أخرى تعنى بالمسائل ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية".

22- وفي غضون سعي اللجنة لتحقيق هذا الهدف، فإنها استكشفت طرقاً مختلفة لتعزيز الروابط مع مبادرات الأمن الغذائي والتغذية الإقليمية وتشجيعها على الانخراط بنشاط في عمليات اللجنة. وقد اشتمل ذلك على عروض عن المبادرات الإقليمية في الجلسات العامة للجنة، والمشاركة في اجتماعات إقليمية، بما فيها اجتماعات رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والمؤتمرات الإقليمية التي عقدت في عام 2010.

23- ونظمت اللجنة في المؤتمرات الإقليمية التي عقدت في عام 2010 أحداثاً جانبية لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الطرق الممكنة لتقوية الروابط بين المؤتمرات الإقليمية واللجنة وعن اللجنة بعد إصلاحها، وخصص رئيس اللجنة كلمته في الاجتماع الوزاري لعرض السمات الرئيسية لإصلاح اللجنة والنتائج الرئيسية للحدث الجانبي.

24- وحددت المؤتمرات الإقليمية التي عقدت في عام 2010 طرقاً لتقوية الروابط مع اللجنة. وقد اشتمل ذلك على مبادرة أصحاب المصلحة المتعددين "تحرير أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع" في المؤتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية؛ والفريق العامل المعني بالمرأة والأسرة في التنمية الريفية في المؤتمر الإقليمي لأوروبا؛ والمشاركة الفعلية للمجتمع المدني والقطاعين التجاري والصناعي أيضاً، مع تفضيل المنتديات القائمة حالياً المعنية بالأمن الغذائي في الإقليم لربط لجنة الأمن الغذائي العالمي على نحو أفضل بالأنشطة الإقليمية للمؤتمر الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ؛ وتنظيم حلقة عمل لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الأمن الغذائي والتغذية في المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى والذي اقترح إنشاء منبر إقليمي على غرار اللجنة لرصد الأمن الغذائي في الإقليم وتمكين المشتغلين بالسياسات من تقاسم المعلومات والممارسات الجيدة والدروس المكتسبة.

25- وأيد المؤتمر الإقليمي لأفريقيا في سنة 2010 إنشاء مجموعة توجيهية إقليمية مخصصة لدعم عملية إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، على أن يقود هذه المجموعة الرئيس الدائم للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا والذي يعمل بالتعاون مع أعضاء متطوعين. وتعد المجموعة التوجيهية مشاورات أولية على المستوى الإقليمي الفرعي وتقدم اقتراحات إلى الدورة السادسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2010 عن مشاركة الأجهزة الإقليمية والإقليمية الفرعية وسواها من الأجهزة في العملية المتعددة أصحاب المصلحة. كما أنها ستعدّ وتعرض مسودة وثيقة تتضمن اقتراحات لمبادرة تعاون بين بلدان الجنوب ذات مردودية تكاليفية، ترمي إلى تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية المعنية بإدارة الأمن الغذائي، بناء على اقتراح رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي.

رابعاً- خاتمة

26- وختاماً، قد يرغب المؤتمر الإقليمي لأفريقيا في النظر في عقد حلقة عمل إقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الأمن الغذائي والتغذية في عام 2013 لكي تعالج، على سبيل المثال، ما يلي:

- طرق تقوية الروابط بين المؤتمر الإقليمي لأفريقيا ولجنة الأمن الغذائي العالمي؛ لا سيما أثناء الفترات المتخللة للدورات (انظر الفقرة 25).

- أنساق لإدراج الأمور المتعلقة باللجنة في البنود الدائمة لجدول أعمال المؤتمرات الإقليمية المقبلة لأفريقيا، بما يتيح وقتا وافيا لمنتديات أصحاب المصلحة المتعددين وأحداثهم الجانبية لكفالة الاستماع إلى أصوات جميع أصحاب المصلحة.
- طرق رصد التقدم المحرز في تنفيذ القرارات الرئيسية المتخذة أثناء المؤتمرات الإقليمية لأفريقيا بخصوص الأمن الغذائي والتغذية، والنجاحات والتحديات الوثيقة الصلة.

الملاحق

الملحق الأول: التقرير النهائي للدورة السادسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي

أولاً- المسائل التنظيمية

1- عقدت لجنة الأمن الغذائي العالمي دورتها السادسة والثلاثين في الفترة الممتدة من 11 إلى 14 وفي 16 أكتوبر/ تشرين الأول 2010 في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة في روما. وحضر الدورة مندوبون من 126 عضواً من أعضاء اللجنة ومشاركون من 11 من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها؛ و47 منظمة من المنظمات الدولية غير الحكومية؛ ومراقبون من 15 من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى.

2- وقد أرفقت بالتقرير الملاحق التالية: المرفق ألف - جدول أعمال الدورة؛ المرفق باء - عضوية اللجنة؛ المرفق جيم - البلدان والمنظمات الممثلة في الدورة؛ والمرفق دال - قائمة الوثائق. وألقى الدكتور جاك ضيوف، المدير العام، بياناً يرد ضمن المرفق هاء. كما أدلت السيدة JOSETTE SHEERAN، المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، ببيان يرد ضمن المرفق واو. وأدلت بدورها السيدة YUKIKO OMURA، نائبة رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ببيان نيابة عن السيد KANAYO F. NWANZE، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهو يرد ضمن المرفق زاي. وألقى السيد DAVID NABARRO، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأمن الغذائي والتغذية، بياناً باسم الأمين العام للأمم المتحدة، يرد باعتباره المرفق حاء. كما ألقى البروفيسور MONKOMBU SAMBASIVAN SWAMINATHAN، رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، بياناً يرد باعتباره المرفق طاء. ويمكن الإطلاع على القائمة الكاملة للمشاركين لدى أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي.

3- وافتتح الدورة السيد NOEL DE LUNA بصفته رئيساً.

4- وقامت اللجنة بتعيين لجنة صياغة تضم كلاً من إثيوبيا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، باراغواي، البرازيل، بلجيكا، فرنسا، كوت ديفوار، مصر، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، برئاسة السيد إبراهيم أبو عتيلة (الأردن).

5- وأبلغت اللجنة بأن الاتحاد الأوروبي يشارك في الدورة طبقاً لأحكام الفقرتين 8 و9 من المادة الثانية من دستور المنظمة.

ثانياً- التحضيرات للدورة السادسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي

6- ترد ضمن المرفقات البيانات التي ألقاها كل من الدكتور جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، والسيدة JOSETTE SHEERAN، المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، والسيدة YUKIKO OMURA، نائبة رئيس

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية نيابة عن السيد KANAYO F. NWANZE، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والسيد DAVID NABARRO، منسق فريق المهام الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية باسم الأمين العام للأمم المتحدة، والبروفيسور MONKOMBU SAMBASIVAN SWAMINATHAN.

7- وقدم رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي عرضاً عن تطبيق عملية إصلاح اللجنة التي جرت في سنتي 2009 و2010.

ثالثاً- حالة انعدام الأمن الغذائي في عام 2010

8- أطلعت اللجنة على عرض بعنوان "لمحة عامة عن انعدام الأمن الغذائي في العالم" مقدّم من السيد حافظ غانم، المدير العام المساعد لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الأغذية والزراعة.

9- واتفقت اللجنة على ما يلي:

- رغم الترحيب بانخفاض عدد الجياع في العالم، إلا أنّ معدلات الجوع في العالم لا تزال مرتفعة بشكل لم يعد مقبولاً؛
- إنّ الانخفاض المتوقع في معدلات الجوع في عام 2010 هو نتيجة التغلّب على أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأزمة الاقتصادية العالمية، ولكنّ الجوع الهيكلي لا يزال على ارتفاع؛
- قد تشكّل التطورات الأخيرة المرتبطة بأحوال مناخية متطرّفة في مختلف أبقاع العالم حجر عثرة أمام إحراز مزيد من التقدم؛
- يثير مستوى الجوع وانعدام الأمن الغذائي مخاوف كبيرة بالنسبة إلى بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل؛
- وسوف يدعو مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي، تُعاونته الأمانة، إلى عقد مائدة مستديرة في عام 2011 تخصص لدراسة الطرق المستخدمة لتقدير عدد الجياع.

رابعاً- المستجدات العالمية المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية

10- أشار الرئيس إلى أنّ الغرض من عقد هذه الدورة هو تبادل المعلومات والبحث في سبل الاستفادة من المبادرات العالمية الموجودة حالياً لتحقيق أكبر قدر ممكن من التآزر فيما بين هذه المبادرات وكذلك مع لجنة الأمن الغذائي العالمي، بغية زيادة الاتساق والتأثير.

11- ورحّبت اللجنة بالعروض المقدّمة عن خمس مبادرات هي:

(1) لمحة عامة عن القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية قدمتها السيدة Annika Söder، المديرية العامة للمساعدة، مكتب الاتصال المؤسسي والعلاقات الخارجية، منظمة الأغذية والزراعة؛

- (2) آخر المعلومات عن مبادرة لاكويلا الخاصة بالأمن الغذائي، بما في ذلك متابعة الالتزامات ورسم خرائط بالأنشطة القطرية؛ وقد عرض هذه المعلومات السيد Christopher MacLennan، مدير عام مديرية السياسات المتخصصة والقطاعية في الوكالة الكندية للتنمية الدولية؛
- (3) آخر المعلومات عن البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي وفريق المهام الرفيع المستوى في الأمم المتحدة المعني بالأزمة الغذائية والإطار الشامل للعمل، من تقديم السيد David Nabarro، منسق فريق المهام الرفيع المستوى؛
- (4) آخر المعلومات عن الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، خاصة عملية الإصلاح الأخيرة، من تقديم السيد Carlos Perez Del Castillo، رئيس مجلس اتحادات الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية؛
- (5) آخر المعلومات عن اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية، ومبادرة تعميم التغذية، من تقديم السيد Alexander Muller، رئيس اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية.

12- وقررت اللجنة ما يلي:

- جعل اللجنة الدائمة للتغذية جزءاً من المجموعة الاستشارية للجنة الأمن الغذائي العالمي بالإضافة إلى الأعضاء الحاليين في المجموعة الاستشارية مع مراعاة الطبيعة الخاصة للجنة الدائمة للتغذية باعتبارها آلية وبرنامجاً للتنسيق في الأمم المتحدة قائمة بحد ذاتها وتتمتع بآليات خاصة بها للتشاور مع أصحاب الشأن؛
- تكليف مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي بإيجاد طرق لدعوة اللجنة الدائمة للتغذية أو إحدى المنظمات الأعضاء فيها إلى الأمانة المشتركة للجنة الأمن الغذائي العالمي وضّمها إليها؛
- تقديم اقتراح يقضي بأن تعمل اللجنة الدائمة للتغذية بالتنسيق مع لجنة الأمن الغذائي العالمي لإقامة تآزر وتنسيق وثيق بين العمليات والآليات والاقتراحات الخاصة بكلّ منهما على التوالي.

13- وقررت اللجنة الدعوة إلى عرض تقارير مرحلية عن هذه المبادرات وغيرها من المبادرات الرئيسية على لجنة الأمن الغذائي العالمي في دوراتها المقبلة.

خامساً - المبادرات الإقليمية في مجال الأمن الغذائي والتغذية

- 14- أشار الرئيس إلى أنّ غرض اللجنة من عقد هذه الدورة هو إقامة علاقات مع الأطراف الفاعلة المعنية على المستويات كافة وتعزيز تلك العلاقات والمحافظة عليها وكفالة أنّ يكون عملها مبنياً على الواقع المعاش على الأرض.
- 15- ورحّبت اللجنة بالعروض التي قدمتها تسع مبادرات ومنتديات إقليمية: مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا؛ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا؛ مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لآسيا والمحيط

الهادئ؛ رابطة أقطار جنوب شرق آسيا؛ والمبادرة الخاصة بالأمن الغذائي؛ مجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ؛ والاجتماع الوزاري بشأن الأمن الغذائي؛ قمة المحيط الهادئ نيابة عن فريق العمل المعني بتحقيق الأمن الغذائي في المحيط الهادئ؛ مبادرة القضاء على الجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بحلول سنة 2025؛ الاجتماع المتخصص عن الزراعة الأسرية في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي ومبادرة الأمن الغذائي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

16- وأقرت اللجنة بأهمية النقاط التالية التي تمخّص عنها النقاش:

- (1) إنّ الأمن الغذائي والتغذية هما مسألتان متداخلتان تحتاجان إلى إطار متعدد الاختصاصات يشارك فيه العديد من أصحاب الشأن على المستويين الوطني والإقليمي؛
- (2) تسهم المبادرات الإقليمية في تحقيق قيمة مضافة وفي دعم الجهود الوطنية التي تُبذل من أجل التصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛
- (3) يشكل التعاون الإقليمي وبين الأقاليم أداة صالحة لتشاطر المعرفة وأفضل الممارسات فضلاً عن دفع عجلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- (4) تُعتبر تعبئة الموارد اللازمة لمباشرة العمل بالأطر الإقليمية شرطاً سابقاً أساسياً.

17- وقررت اللجنة إقامة علاقات أوثق مع هذه المبادرات والمنتديات خلال الفترة الفاصلة بين الدورة والأخرى وتعزيز تلك العلاقات والمحافظة عليها.

18- ورحبت اللجنة بالعروض التي قدمتها المبادرات الإقليمية بدعم الاتصال بلجنة الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة الفاصلة بين الدورات، بما في ذلك مبادرة القضاء على الجوع في أمريكا اللاتينية والكاريبي بحلول 2025، وعن طريق رئاسة مؤتمري المنظمة الإقليميين لأفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، فضلاً عن أمانة المؤتمر الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

سادساً- لمحة عامة من الرئيس عن الطلبات المقدمة من البلدان إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي

19- أشار الرئيس إلى أنه لم يتلقَ أي طلب من أي من البلدان. واقترح أيضاً استخدام هذا البند من جدول الأعمال في الدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي إفساحاً في المجال أمام البلدان لعرض الأنشطة الحالية والمقررة لإقامة الشراكات في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وبالإمكان أيضاً البحث في الفرص المتاحة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن هذا البند من جدول الأعمال.

سابعاً - المبادرات القطرية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية - دراسات حالة

20- رحّبت اللجنة بالعرض المقدم لأربع دراسات حالة قطرية من أجل (أ) تمكين البلدان من تحديد مواضيع مشتركة وأفضل الممارسات للنهوض بالأمن الغذائي و(ب) الطرق التي يمكن من خلالها للجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها من زيادة دعمها لتلك المبادرات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية. وكانت المواضيع المعروضة والبلدان المعنية كالاتي: "نهج شامل خاص بالأمن الغذائي: خطة العمل الوطنية للسياسات الغذائية" (بنغلاديش)؛ "تطبيق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا: المنظور من داخل البلد" (رواندا)؛ "تحقيق الأمن الغذائي في ظل الأزمة المستمرة" (هايتي)؛ "أفضل الممارسات بالنسبة إلى شبكات الأمان والتغذية ودورها في دعم الإنتاج المحلي" (الأردن).

21- وتشير جميع دراسات الحالة الأربع بوضوح إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي باعتبارها المحفل القادر على تسليط الضوء على احتياجات البلدان في مجالات التعاون التقني وبناء القدرات وتعبئة الموارد. أما السمات المشتركة في ما يتعلق بالنهج الوطنية المتبعة للتصدي لموضوع الأمن الغذائي والتغذية والتي برزت من خلال دراسات الحالة الأربع، فكانت على النحو الآتي:

- (أ) نهج شامل للأمن الغذائي والتغذية؛
- (ب) تنسيق وتعاون وثيق وتخطيط مشترك بين الوزارات؛
- (ج) بناء شبكات أمان قابلة للاستمرار وتمويلها؛
- (د) بناء القدرات والتدريب؛
- (هـ) تعميم الاعتبارات الجنسانية؛
- (و) التعاون بين بلدان الجنوب؛

22- طلبت لجنة الأمن الغذائي العالمي من الأمانة إعداد وثيقة تعرض عليها في دورتها التالية ويجري في إطارها تجميع وتحليل الدروس المستفادة والاقتراحات المقدمة بخصوص إجراء دراسات حالة إضافية يمكنها تكملة هذه الدروس.

ثامناً - موائد مستديرة عن السياسات

23- رحبت اللجنة بالنتائج التي خلصت إليها الموائد المستديرة الثلاث عن السياسات بشأن المواضيع التالية:

(1) تحقيق الأمن الغذائي في ظل الأزمات المستمرة: القضايا والتحديات؛ (2) "حياسة الأراضي والاستثمار الدولي في الزراعة"؛ (3) "إدارة التعرض للأخطار والمخاطر للنهوض بالأمن الغذائي والتغذية". وفيما يلي النتائج التي أسفرت عنها مداورات اللجنة:

التصدي لانعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات المستمرة

24 أيدت اللجنة واحةً في اعتبارها أن القضايا ذات الصلة بتسوية النزاعات تتجاوز ولاية لجنة الأمن الغذائي العالمي، فإنها تؤيد روح التوصيات الثلاث الواردة في وثيقة المعلومات الأساسية:

- (1) دعم المزيد من التحليل والفهم المتعمق لسبل كسب عيش السكان وآليات مواجهة الصعاب في ظل الأزمات المستمرة من أجل تدعيم قدرتهم على التكيف وتعزيز فعالية برامج المساعدة؛
- (2) مساندة عملية حماية سبل كسب العيش وتعزيزها وإعادة بنائها، فضلا عن المؤسسات التي تدعم سبل كسب العيش وتُمكنها في بلدان تعاني من أزمات مستمرة؛
- (3) دراسة الإجراءات الخاصة بتقديم المساعدة الخارجية إلى البلدان التي تشهد أزمة مستمرة، لتتناسب مع الاحتياجات والتحديات والقيود المؤسسية على أرض الواقع مع أخذ أفضل الممارسات في الاعتبار.

25- وأوصت اللجنة على وجه التحديد بما يلي:

- (1) اعتماد نهج شامل لتحقيق الأمن الغذائي في ظل الأزمات المستمرة يتضمن كلا من الاستجابة في حالات الطوارئ ودعم سبل كسب العيش المستدامة؛
- (2) تعزيز منظومة الأمم المتحدة لمشاركة أصحاب الشأن المتعددين مشاركة حسنة التنسيق في إعداد خطط عمل قطرية شاملة وتنفيذها في عدد صغير من البلدان المتضررة من الأزمات المستمرة؛
- (3) إنشاء آليات لإشراك المنظمات المحلية في تعزيز المؤسسات الرئيسية (أي الأسواق والروابط الأسرية الاجتماعية)؛
- (4) إنشاء آليات لتعزيز الشراكات والتعاون مع المؤسسات الإقليمية؛
- (5) دعم آليات للتشاور والحوار بشأن السياسات لزيادة التفاهم والجهود التعاونية لمعالجة الأمن الغذائي والتغذوي في الأزمات. وفي هذا الصدد، سيقوم المكتب، بالتشاور مع المجموعة الاستشارية، باستكشاف إمكانية تنظيم منتدى رفيع المستوى للخبراء بشأن الأزمات المستمرة في موعد أقصاه عام 2012 بهدف مناقشة إعداد برنامج عمل جديد للعمل من أجل تحقيق الأمن الغذائي في البلدان التي تمر بأزمات مستمرة بالتعاون مع الوكالات المتخصصة الأخرى والشركاء في المجال الإنساني.
- (6) نشر ضميمية لتقرير حالة انعدام الأمن في العالم مرفقة بصيغة منقحة للجدول 2 لتشمل جميع البلدان والأقاليم التي تعاني من أزمات مستمرة وتوسيع القائمة لتشمل الأراضي الفلسطينية⁴ والضفة الغربية وقطاع غزة.

⁴ أعربت أعضاء مجموعة الشرق الأدنى وبعض أعضاء اللجنة عن تحفظهم على عدم الإشارة إلى "الأراضي الفلسطينية المحتلة" حسب المصطلحات المتفق عليها في منظومة الأمم المتحدة.

حيازة الأراضي والاستثمار الدولي في الزراعة

26- إن اللجنة :

- (1) قد شجعت استمرار العملية الشاملة لإعداد الخطوط التوجيهية الطوعية (الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى - الخطوط التوجيهية الطوعية) بالاستناد إلى العمليات الإقليمية القائمة بهدف تقديم الخطوط التوجيهية لكي تنظر فيها لجنة الأمن الغذائي في دورتها السابعة والثلاثين وقررت إنشاء مجموعة عمل مفتوحة العضوية تابعة للجنة لاستعراض المسودة الأولى للخطوط التوجيهية الطوعية.
- (2) وأحاطت علما بالعملية الجارية لوضع مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة التي تحترم الحقوق وسبل كسب العيش والموارد (مبادئ الاستثمارات الزراعية)، وتمشيا مع دورها، قررت الشروع في عملية شاملة للنظر في المبادئ داخل لجنة الأمن الغذائي.
- (3) حثت الحكومات وأصحاب الشأن الآخرين المشاركين في عملية صياغة الخطوط التوجيهية الطوعية ومبادئ الاستثمارات الزراعية على ضمان الاتساق والتكامل بين العمليتين.
- (4) طلبت إلى فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء) أن يقوم، وفقا لوثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي المتفق عليها عام 2009 وقواعد وإجراءات عمل فريق الخبراء، بإجراء دراسات، تقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين، عن القضايا الهامة التالية:

 - أدوار كل من كبار المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛
 - استعراض الأدوات القائمة التي تمكن رسم خرائط الأراضي المتاحة؛
 - تحليل مقارن لأدوات مواءمة الاستثمارات واسعة النطاق مع استراتيجيات الأمن الغذائي القطرية.

- (5) شجعت الدول الأعضاء على دعم بناء القدرات باتجاه معالجة إدارة الأراضي بشكل فعال.

إدارة التعرض للأخطار والمخاطر للنهوض بالأمن الغذائي والتغذية :

27- طلبت اللجنة إلى فريق الخبراء إجراء دراسات تقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين، وفقا لوثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي المتفق عليها في عام 2009 وقواعد وإجراءات عمل فريق الخبراء، تتعلق بالقضايا الهامة التالية :

- (1) **تقلب الأسعار:** عرض كل أسبابه ونتائجه، بما في ذلك الممارسات المشوهة للسوق والصلات بالأسواق المالية والسياسات والإجراءات والأدوات والمؤسسات الملائمة والمتناسقة لإدارة المخاطر المرتبطة بالتقلب المفرط للأسعار في الزراعة. وينبغي أن يشمل ذلك إجراءات الوقاية والتخفيف بالنسبة للمنتجين المستضعفين والمستهلكين، لا سيما الفقراء والنساء والأطفال، تكون مناسبة لمختلف المستويات (المحلية والوطنية والإقليمية والدولية) وتستند إلى استعراض للدراسات الموجودة. وينبغي أن تنظر الدراسة في

الطريقة التي يمكن بها للبلدان الضعيفة والسكان المستضعفين ضمان الحصول على الغذاء عندما يتسبب تقلب الأسعار في اضطراب الأسواق.

- (2) **الحماية الاجتماعية:** السبل الكفيلة بتخفيف حالة الضعف من خلال برامج وسياسات اجتماعية وإنتاجية لشبكات الأمان تتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي، مع مراعاة اختلاف الظروف في مختلف البلدان والأقاليم. وينبغي أن يشمل ذلك استعراض أثر السياسات الحالية على تحسين الظروف المعيشية وقدرة الفئات الضعيفة من السكان على التكيف مع الأوضاع، لا سيما صغار المنتجين في المناطق الريفية والفقراء في المناطق الحضرية والريفية فضلا عن النساء والأطفال. كما ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الفوائد لتحسين الإنتاج المحلي وتعزيز سبل كسب العيش المحلية والنهوض بالتغذية.
- (3) **تغيير المناخ:** استعراض التقييمات والمبادرات القائمة بشأن آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية، مع التركيز على الأقاليم والسكان الأكثر تضررا وضعفا والعلاقة بين تغير المناخ والإنتاجية الزراعية، بما في ذلك التحديات والفرص المتاحة لسياسات وإجراءات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأة تأثيراته لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

28- قيام مكتب اللجنة، بالتشاور مع المجموعة الاستشارية والأمانة، بتحديد أفضل السبل للمضي قدما في عملية وضع التوصيات أو الخيارات للدورة السابعة والثلاثين للجنة.

تاسعاً- التنسيق العالمي على صعيدي الأمن الغذائي والتغذية دعماً للعمليات القطرية

(أ) وضع إطار استراتيجي عالمي

29- عرضت الأمانة الوثيقة CFS: 2010/2 بعنوان "الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية - مذكرة مفهومية". واتفقت اللجنة على إطلاق عملية تشاورية شاملة يتولاها مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي بمساعدة الأمانة المشتركة وبالتعاون الوثيق مع المجموعة الاستشارية وبمشاركة أصحاب الشأن كافة بغية إعداد النسخة الأولى من الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية قبل شهر أكتوبر/تشرين الأول 2012، على أن تتاح آخر المعلومات المتوافرة بصورة منتظمة لمراعاة النتائج والتوصيات الصادرة عن اللجنة. وتتمثل الخطوة الأولى في هذه العملية التشاورية في إيجاد اتفاق حول الغايات المرجوة من الإطار الاستراتيجي العالمي ومبادئه الأساسية وهيكله، مع مراعاة الأطر الموجودة. وبإمكان فريق الخبراء الرفيع المستوى المساهمة في هذه العملية في المسائل التي أسندت إليها اللجنة الأولوية.

(ب) رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي على الصعيد القطري

30- عرضت الأمانة الوثيقة CFS: 2010/3 بعنوان رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي على الصعيد القطري. واتفقت اللجنة على ما يلي:

- إقرار الخطة المقترحة للإعداد والتنفيذ الواردة في هذه الوثيقة؛
- تشجيع أصحاب الشأن المهتمين على المشاركة في مواصلة إعداد هذه المبادرة على الصعيد القطري؛
- الطلب إلى الأمانة مواصلة القيام، بدعم من أصحاب الشأن في المجموعة الاستشارية للجنة الأمن الغذائي العالمي، بتسيير خطة الإعداد والتنفيذ الواردة في الوثيقة CFS: 2010/11 باعتبارها أحد الأنشطة الرئيسية لبرنامج عمل اللجنة للفترة 2010/2011 بغية تقديم آخر المعلومات عن العملية، بما في ذلك التجارب من البلدان، في دورة اللجنة عام 2011؛
- التوصية بأن تعرض أربع إلى ست حكومات نتائج رسم الخرائط خلال دورة لجنة الأمن الغذائي العالمي عام 2011 وإطلاع المشاركين في المناقشات على الإجراءات والاستثمارات على المستوى الوطني والدروس المستخلصة والممارسات الجيدة والفوائد المكتسبة منها والحاجة إلى المساعدة الدولية.

31- أكدت اللجنة على أن مبادرة رسم الخرائط ينبغي أن تنظر أيضاً في اتخاذ الإجراءات المتصلة بالتغذية.

عاشراً- آفاق المستقبل بالنسبة إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي - تنفيذ الإصلاحات

- 32- أثنى اللجنة على الوثيقة CFS:2010/9 بعنوان "اقتراح لآلية دولية للمجتمع المدني للأمن الغذائي والتغذية من أجل العلاقات مع لجنة الأمن الغذائي العالمي" وشجعت أصحاب الشأن الآخرين على اتباع النهج نفسه.
- 33- وأقرت اللجنة التوصية الواردة في الوثيقة CFS:2010/4 بعنوان "اللائحة الداخلية المعدلة" والتي تقضي بأن تواصل مجموعة عمل منبثقة عن المكتب، في نهاية سنة 2010 وطوال سنة 2011، مراجعة وتعديل اللائحة الداخلية للجنة والمادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة ودستور منظمة الأغذية والزراعة في ضوء وثيقة الإصلاح (CFS 2009/2 Rev2) وطبقاً للعملية والجدول الزمني المقترح في القسم الثالث من الوثيقة.
- 34- وبالإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة على أنه، خلال المرحلة الانتقالية التي تنتهي في أكتوبر/تشرين الأول 2011، لن يكون بالإمكان تطبيق اللائحة الداخلية والمادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة الموجودتين حالياً إلا في حال كانتا متطابقتين تماماً مع وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، نصاً وروحاً⁵.
- 35- وعرضت الأمانة الوثيقة CFS:2010/5 بعنوان "برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي وميزانيتها". وإن اللجنة:

- قد صادقت على برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011
- أوصت بأن يخضع برنامج العمل والميزانية المقترح للفترة 2012-2013 لمزيد من الدرس من قبل المكتب

⁵ أخذت اللجنة علماً بموقف ممثل المستشار القانوني لمنظمة الأغذية والزراعة، الذي تعبر عنه الفقرة 6 من الوثيقة CFS:2010/4؛ بخصوص المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة.

- قررت إحالتها إلى منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي لدراستهما، وذلك وفقاً للائحة المالية والأنظمة المرعية في كلٍّ منها
- صادقت على اقتراح وضع إطار مستند إلى النتائج خاص بلجنة الأمن الغذائي العالمي بما يتماشى والأولويات التنظيمية للوكالات التي توجد مقارها في روما (وغيرها من المنظمات) على غرار برنامج العمل المتعدد السنوات ويستحسن أن يُعرض هذا الإطار خلال الدورة السابعة والثلاثين للجنة في عام 2011.

الملحق الثاني

التقرير النهائي للدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي

موجز

تناولت لجنة الأمن الغذائي (اللجنة)، في دورتها الثانية منذ عملية الإصلاح، تسعة بنود من جدول الأعمال تتعلق بأدوار اللجنة ومواصلة تنفيذ الإصلاح. وقد تم تناول المسائل التنظيمية في إطار البند الأول. وفي إطار البند الثاني، تم الإصغاء إلى البيانات الافتتاحية من رؤساء الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها والأمين العام للأمم المتحدة ورئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى. وعلاوة على ذلك، عرض المدير العام المساعد لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فحوى تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2011. وتم الطرق إلى الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات (الخطوط التوجيهية الطوعية) في إطار البند الثالث. وتضمن البند الرابع آخر التطورات عن المبادرات والصلات العالمية والإقليمية. وفي إطار البند الخامس، حُصصت سبع جلسات لثلاث مواعيد مستديرة تسعى إلى التوصل إلى توصيات تتعلق بالسياسية بشأن مواضيع تكتسي أهمية محورية بالنسبة للأمن الغذائي والتغذية. وفي إطار البند السادس، جرت معالجة سبل تعزيز التنسيق العالمي والعمليات الوطنية، بما في ذلك رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية، والتقدم المحرز في إعداد إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية وأساليب لتقدير عدد من يعانون الجوع. وكُرِّس البند السابع لتطبيق إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي بما في ذلك التغييرات على النظام الداخلي وإعداد إطار مستند إلى النتائج وبرنامج عمل وميزانية متعدد السنوات للجنة. وأما في إطار البند الثامن، فقد تم تناول مسائل أخرى من قبيل آخر المعلومات عن تنفيذ القرارات التي اتخذتها اللجنة، ومقترح لتعزيز شراكة القطاع الخاص المؤسسية في اللجنة، وترتيبات الدورة الثامنة والثلاثين للجنة، وانتخاب رئيس اللجنة والتشكيل الجديد لمكتب اللجنة للفترة 2012-2013. واعتمد تقرير الدورة في إطار البند التاسع.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

يطلب من المجلس إقرار نتائج الدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي، حيث أن اللجنة:

- (1) أوكلت إلى مكتب اللجنة الدعوة إلى عقد دورة مفاوضات إضافية بهدف وضع الخطوط التوجيهية الطوعية فـي أقرب وقت ممكن (الفقرة 15)؛
- (2) طلبت من فريق الخبراء الرفيع المستوى أن يُدرج في خطط عمله المقبلة، آخذاً في الاعتبار الموارد المتاحة، دراسة مقارنة للقيود المفروضة على استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة في شتى الظروف مع خيارات سياسية لمعالجة هذه المعوقات (الفقرة 29 (7))؛
- (3) ودعمت إطلاق عملية تشاورية شاملة في إطار اللجنة لوضع مبادئ للاستثمار المسؤول في الزراعة تعزز الأمن الغذائي والتغذية وتوسيع نطاق الاهتمام بهذه المبادئ (الفقرة 29 (9))؛
- (4) وطلبت إلى المكتب أن يقترح خيارات بشأن معنى ومختلف الاستخدامات، إن وُجدت، لعبارة "الأمن الغذائي" و"الأمن الغذائي والتغذوي" (الفقرة 43)؛
- (5) وطلبت إلى الأمانة مواصلة تيسير عملية إعداد رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية وتنفيذه على الصعيد القطري، وإعداد تقرير عن التقدم المحرز في هذه الإجراءات يقدم إلى اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين (الفقرة 54)؛
- (6) وافقت على وضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية يُرفع إلى اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين (الفقرة 56)؛

- (7) اعتمدت اقتراح إنشاء مجموعة رئيسية من مؤشرات الأمن الغذائي وعملية إنشائها وفق ما ورد في الوثيقة، بما في ذلك تطوير معايير مقبولة عالمياً واعتمادها وتعميمها، وأوصت بقوة أن تحسّن المنظمة مقياس نقص التغذية، مع التركيز بوجه خاص على تحسين توقيت البيانات وموثوقيتها المعايير الأساسية الواردة في المنهجية (الفقرة 57)؛
- (8) اعتمدت اللائحة الداخلية المنقّحة كما هي واردة في الوثيقة CFS:2011/9 Rev.1 وكلفت المكتب بزيادة توضيحها وتحسينها لضمان تطابقها مع وثيقة إصلاح اللجنة والتوصية بإدخال تعديلات على المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة بحلول الدورة العادية المقبلة للجنة (الفقرتان 61 و62)؛
- (9) وافقت على الإطار المستند إلى النتائج للجنة وطلبت من الأمانة أن تقوم بإعداد تقرير موجز عن النفقات السنوية مقابل التكاليف المتوقعة من الموارد المتاحة وطلبت لزيادة إدماج برنامج العمل والميزانية 2012-2013 في الإطار المستند إلى النتائج لتقديمه إلى اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين في عام 2012 (الفقرة 63)؛
- (10) وافقت على اقتراح عقد منتدى فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة بهدف القيام، ضمن جملة أمور أخرى، بوضع "جدول أعمال لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة" (الفقرة 64).

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المؤتمر

يطلب من المجلس إقرار نتائج الدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي، حيث أن اللجنة:

- (1) أقرت بأهمية النقاط التالية المنبثقة من التحديثات عن المبادرات والروابط الإقليمية مع اللجنة: (1) تسهيل الدعم للجهود القطرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي؛ (2) وتشجيع المساءلة وتقاسم أفضل الممارسات على جميع المستويات؛
- (3) ووضع آليات مبتكرة لرصد التقدم في تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية؛ (4) وتوفير منتدى لتبادل المعلومات والمناقشة والتنسيق بشأن المبادرات الرئيسية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية؛ (5) وتفعيل الروابط مع المبادرات الإقليمية (الفقرة 21)؛
- (2) ورحبت بالنتائج المنبثقة الثلاث موائد مستديرة عن السياسات بشأن الموضوعات التالية: (1) "كيفية زيادة الاستثمارات التي تراعي الأمن الغذائي وأصحاب الحيازات الصغيرة"؛ (2) و"المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية"؛ (3) و"تقلبات أسعار الأغذية" الفقرتان (24-52)؛
- (3) وكلفت المكتب برفع توصية بتحديث المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة لكي تتطابق مع وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي (الفقرة 61).

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Kostas Stamoulis

أمين لجنة المالية

الهاتف: +39 06570 56295

أولاً - المسائل التنظيمية

1- عقدت لجنة الأمن الغذائي العالمي دورتها السابعة والثلاثين في الفترة من 17 إلى 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2011 في مقر المنظمة في روما. وقد حضر الدورة مندوبون من 114 من أعضاء اللجنة، ومشاركون من:

- 8 من الوكالات والبرامج وهيئات التابعة للأمم المتحدة؛
- 82 من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية⁶؛
- 3 منظمات دولية للبحوث الزراعية؛
- 5 مؤسسات مالية دولية وإقليمية؛
- 31 جمعية من القطاع الخاص ومؤسسة خيرية خاصة⁷؛

و21 من المراقبين. ويمكن الحصول على القائمة الكاملة للأعضاء المشاركين والمراقبين من أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي.

2- ويتضمن التقرير المرفقات التالية: المرفق ألف - جدول أعمال الدورة، والمرفق باء - عضوية اللجنة، والمرفق جيم - البلدان والمنظمات الممثلة في الدورة، والمرفق دال - قائمة الوثائق، ومرفقات أخرى تتعلق بالبيانات الاستهلاكية.

3- وافتتح الدورة السيد نويل دي لونا (Noel De Luna) من الفلبين بصفته رئيساً. وعينت اللجنة لجنة صياغة مؤلفة من أفغانستان والأرجنتين وكندا والصين وغينيا الاستوائية وفرنسا واليابان والمكسيك ونيوزيلندا وبولندا والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا وسوريا برئاسة السيدة جيردا فيربور (Gerda Verburg) (هولندا).

4 - وأبلغت اللجنة أن الاتحاد الأوروبي يشارك وفقاً لأحكام الفقرتين 8 و9 من المادة 2 من دستور المنظمة.

ثانياً - التحضيرات للدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي

5- ألقى البيانات الاستهلاكية التي أدلى بها كل من السيد جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، والسيد كنايو نوانزي (Kanayo Nwanze)، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والسيدة جوزيت شيران (Josette Sheeran)، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، والسيد ديفيد نباروا (David Nabarro) الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأمن الغذائي والتغذية، نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد مونكومبو سامباسيفان سوامينثان (Monkombu Sambasivan Swaminathan)، رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، وهي واردة ضمن المرفقات.

⁶ سهلت آلية المجتمع المدني الدولية للأمن الغذائي والتغذية مشاركة منظمات المجتمع المدني.

⁷ يشمل هذا الرقم 30 شركة تنطوي تحت مظلة الشبكة الدولية للأغذية الزراعية.

6- ونظرت اللجنة في العرض الذي قدمه السيد حافظ غانم، المدير العام المساعد لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الأغذية والزراعة عن تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2011 - كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصادات المحلية والأمن الغذائي؟

7- وتمت الإشارة إلى أنه ستجري تغطية فحوى تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2011 في مناقشات الموائد المستديرة عن السياسات.

8 - وقد ركز العرض على الرسائل الست الرئيسية التالية:

- (1) لم يكن لصدّات الأسعار وتقلباتها على الأمن الغذائي التأثير نفسه إذ أن البلدان الأكثر فقراً كانت الأشد تضرراً؛
- (2) ارتفع مستوى أسعار الأغذية المحلية وتقلبها في معظم البلدان؛
- (3) من المحتمل أن يستمر ارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها في المستقبل؛
- (4) يمكن أن يكون لصدّات الأسعار وتقلباتها على المدى القصير تأثيرات سلبية على التغذية والإنتاج وسبل كسب العيش؛
- (5) ينطوي ارتفاع الأسعار على فوائد محتملة بالنسبة للمزارعين، لا سيما إذا كانت مصحوبة بالسياسات والبرامج المناسبة لصغار المزارعين؛
- (6) يتعين وضع التدابير السياسية اللازمة على الصعيدين الوطني والعالمي للحد من تقلب الأسعار وحماية الفئات المستضعفة من آثاره.

9- وأعرب بعض الأعضاء عن ارتياحها للجهود التي تبذلها المنظمة لتحسين منهجيتها المعتمدة لقياس مستوى الجوع وعن تطلعهم إلى الحصول على تقديرات تستند إلى منهجية جديدة في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2012.

ثالثاً - الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي

ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني

إن اللجنة:

10- أقرت بالجهود البارزة التي بذلها جميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية).

11- سلّمت بأنه سيتعين تخصيص وقت إضافي لإتمام العملية وأيّدت مواصلتها ووضع اللامسات الأخيرة عليها.

12- أقرت بالتقدم الكبير المحرز حتى الآن وتوصي بالاستناد إلى القاعدة المتينة التي تم إرساؤها مع التركيز على الفقرات المتبقية واحترام روح التفاهم التي تم التوصل إليها خلال مفاوضات شهري يوليو/تموز وأكتوبر/تشرين الأول والحفاظ عليها.

13- أعربت عن تقديرها لالتزام الدول الأعضاء بإتمام هذه الخطوط التوجيهية.

14- ذكرت بأن السلطة النهائية للموافقة على هذه الخطوط التوجيهية تقع على عاتق الدول الأعضاء.

15- فوّضت مكتب لجنة الأمن الغذائي، بالتشاور مع المجموعة الاستشارية والأمانة العامة، الدعوة إلى إجراء دورة مفاوضات إضافية بهدف وضع الصيغة النهائية للخطوط التوجيهية في أقرب وقت ممكن، مع مراعاة برنامج عمل اللجنة العام والموارد المتاحة.

16- طلبت إلى أمانة اللجنة ضمان توفير الترجمة بجميع لغات المنظمة خلال المفاوضات المقبلة وإتاحة النص الحالي المطروح للتفاوض باللغات الآتفة الذكر.

رابعاً- آخر التطورات عن المبادرات والصلات العالمية والإقليمية المتعلقة بلجنة الأمن الغذائي العالمي

17- أشار الرئيس إلى أن هدف هذه الجلسة هو إتاحة منتدى للنقاش لتعزيز إجراءات التنسيق والتعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

18- ورحبت اللجنة بعرض سبع مبادرات عالمية⁸:

- (1) "خطة عمل مجموعة العشرين بشأن تقلبات أسعار الأغذية والزراعة" من إعداد السيد برونو لومير (Bruno Le Maire)، وزير الزراعة، والأغذية، ومصايد الأسماك، والشؤون الريفية والتخطيط المكاني في فرنسا، باسم رئاسة مجموعة العشرين؛
- (2) آخر التطورات عن "مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي"، وقد عرضها السيد سوجيرو سيم (Sujiro Seam) رئيس مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي، نائب مدير المنافع والخدمات العامة، وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية، فرنسا؛
- (3) "مبادئ الشراكات القائمة على أصحاب المصلحة المتعددين من أجل نهج شامل للأمن الغذائي والتغذية"، عرضها السيد دافيد نابارو (David Nabarro)، منسق فرقة عمل الأمم المتحدة الريفية المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي، والممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون الأمن الغذائي والتغذية؛
- (4) "إنجاز الحق في الغذاء: من الحوكمة العالمية إلى التنفيذ الوطني"، عرضها السيد أوليفي يدي شاتر (Olivier de Schutter)، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء؛

⁸ يمكن الاطلاع على العروض المتاحة على موقع لجنة الأمن الغذائي على الإنترنت: <http://www.fao.org/bodies/cfs/cfs37/ar/>

- (5) "نحو الأمن الغذائي والتغذوي للجميع: روابط اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالأغذية/لجنة الأمن الغذائي؛ التقدم المحرز خلال الـ12 شهرا الأخيرة"، قدّمته السيدة دنيز كوستا كواتنهو ديلمويه (Denise Costa Coitinho Delmuè)، الأمين التنفيذي للجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالأغذية؛
- (6) "آخر التطورات عن الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية: إطار إستراتيجية التنفيذ والنتائج، وعرضها السيد كارلوس بيريز دال كاستيو (Carlos Pérez del Castillo)، رئيس مجلس كونسورتوم مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية؛
- (7) "منظمة التجارة العالمية والأمن الغذائي"، وقد عرضها السيد كلیم بونكامب (Clem Boonekamp)، مدير شعبة الزراعة والسلع، منظمة التجارة العالمية.

19- ورحبت اللجنة بالعروض التالية لمبادرات إقليمية:

- (1) "البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا: إنجازاته وكيفية تعزيز الروابط مع لجنة الأمن الغذائي"، وقدّمه الدكتور توبياس تاكافراشا (Tobias Takavarasha)، المسؤول الأول عن سياسة الزراعة واستثماراتها، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)؛
- (2) "إستراتيجية الأمن الغذائي والتغذوي لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية"، وقدّمه السيد السيد خوسي آمارو José Amaro وكيل وزارة الزراعة نيابة عن حكومة أنغولا بوصفه رئيساً لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والسيد دومنغوز سيمويس بيريما (Domingos Simões Pereira)، الأمين العام لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية؛
- (3) "ميثاق غرب أفريقيا من أجل منع الأزمات الغذائية وإدارتها، وقدّمه السيد الحسيني بروتودو (Alhousseini Bretaudeau)، الأمين التنفيذي للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل؛
- (4) "إجراءات الاستجابة لطوارئ الجفاف لعام 2011 في القرن الأفريقي" وقد عرضها السيد سامويل زيوا (Samuel Zziwa)، مدير البرنامج، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛
- (5) "الاجتماع الوزاري عن الأمن الغذائي لمجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ (APEC)، نيغاتا سيتي، اليابان، 16-17 تشرين الأول/أكتوبر 2010: لمحة عامة"، وقد عرضها السيد يوكاتا سوميتا (Yukata Sumita)، نائب المدير العام للشؤون الدولية- وزارة الزراعة، والغابات ومصايد الأسماك في اليابان.

20- وكذلك، استعرضت اللجنة النقاط البارزة من حلقة العمل الإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين عن الأمن الغذائي والتغذية، والتي انعقدت في القاهرة، في 3-4 أكتوبر/تشرين الأول 2011 برعاية لجنة الأمن الغذائي. وكان من بين التوصيات الرئيسية التي رفعتها حلقة العمل إقامة منتدى من نوع لجنة الأمن الغذائي العالمي على الصعيد الإقليمي لرصد الأمن الغذائي في المنطقة والسماح لواضعي السياسات من تقاسم المعلومات، والممارسات الجيدة، والدروس المستخلصة (الوثيقة [CFS:2011/Inf.19](#)).

21- ونتيجة للمناقشات أقرت اللجنة بأهمية:

- (1) تسهيل الدعم للجهود القطرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي؛
- (2) تشجيع المساواة وتقاسم أفضل الممارسات على جميع المستويات؛
- (3) تطوير آليات ابتكارية لرصد التقدم في تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية؛
- (4) توفير منتدى لتبادل المعلومات والمناقشة والتنسيق بشأن المبادرات الرئيسية في مجال الأمن الغذائي والتغذية؛
- (5) تفعيل الروابط مع المبادرات الإقليمية.

22- وقررت اللجنة إعطاء مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية صفة المراقب في دورات لجنة الأمن الغذائي العالمي.

خامساً- موائد مستديرة عن السياسات

23- استضافت اللجنة ثلاث موائد مستديرة عن السياسات بشأن الموضوعات التالية: (1) "كيفية زيادة الاستثمارات التي تراعي الأمن الغذائي وأصحاب الحيازات الصغيرة"؛ (2) "المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية"؛ (3) "تقلبات أسعار الأغذية" وفيما يلي النتائج التي انبثقت عن مداورات اللجنة.

ألف - مائدة مستديرة عن السياسات بشأن

"كيفية زيادة الأمن الغذائي والاستثمارات في الزراعة المرعية لأصحاب الحيازات الصغيرة"

إن اللجنة:

24- تؤكد على ما لزيادة الاستثمارات في الزراعة وتحسينها من أهمية قصوى لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع؛

25- وسلّمت بأن معظم الاستثمار في الزراعة، يُجرىه المزارعون وأصحاب الحيازات أنفسهم، وجمعياتهم التعاونية، والمؤسسات الريفية الأخرى وبقية الاستثمار توفرها أطراف عديدة من القطاع الخاص وكذلك الحكومات؛

26- واعترفت بأن المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وكثير منهم من النساء، يؤديون دوراً مركزياً في إنتاج معظم الأغذية المستهلكة محلياً في الكثير من المناطق النامية، وهم من أوائل المستثمرين في الزراعة في كثير من البلدان النامية؛

27- ورحّبت بتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء) بشأن "حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة" وتأخذ علماً على النحو الواجب بالتوصيات الواردة فيه؛

28- وأخذت علما على النحو الواجب بالتقرير والتوصيات المنبثقة عن حلقة العمل الإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين عن الأمن الغذائي والتغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي انعقدت في 3-4 أكتوبر/تشرين الأول 2011 في القاهرة تحت مظلة لجنة الأمن الغذائي.

29- لذلك، فإن اللجنة حثت الحكومات الأعضاء والشركاء الدوليين وغيرهم من أصحاب المصلحة على متابعة التوصيات التالية:

- (1) التأكد من أن تولي الاستثمارات والخدمات والسياسات العامة المتعلقة بالزراعة الأولوية الواجبة لتمكين الاستثمارات التي يجريها أصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم ودعمها وتكميلها مع الاهتمام بشكل خاص بمنتجات الأغذية من النساء اللواتي يواجهن صعوبات محددة ويحتجن إلى سياسات معينة ودعم محدد؛
- (2) التأكد من أن تولي السياسات الزراعية والاستثمارات العامة الأولوية لإنتاج الغذاء والتغذية وأن تزيد من مرونة نظم الأغذية المحلية والتقليدية والتنوع البيولوجي، مع التركيز على تعزيز إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة للأغذية بصورة مستدامة وعلى التقليل من الخسائر وزيادة القيمة المضافة لما بعد الحصاد وعلى تقوية أسواق الأغذية المحلية والوطنية والإقليمية الجامعة لأصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك عمليات النقل والتخزين والمعالجة؛
- (3) التأكد من أن تؤدي السياسات العامة والاستثمار العام دورا تحفيزيا في تشكيل الشراكات بين المستثمرين الزراعيين، بما فيها الشراكات بين القطاعين الخاص والعام والشراكات بين تعاونيات المزارعين والقطاع الخاص والشراكات فيما بين القطاع الخاص، لضمان أن تخدم هذه الشراكات مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة وتصورها، وتسلم بأن الدولة، في العديد من الحالات، تؤدي دورا حاسم الأهمية في تيسير حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على الائتمان والخدمات التقنية وخدمات الإرشاد والتأمين ووصولهم إلى الأسواق؛
- (4) إيلاء الاهتمام اللازم للمخاطر الجديدة المتعلقة بالأسواق والبيئية التي تواجه زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وتصميم الاستثمار والخدمات والسياسات بحيث تُخَفَّف من حدة هذه الأخطار وتُعزِّز من قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة من النساء والرجال على إدارتها؛ والتوفيق بين حوافز الاستثمار في الزراعة والاعتبارات الخاصة بالاستدامة البيئية؛
- (5) العمل بنشاط لإشراك المنظمات التي تمثل أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الزراعيين، في صوغ السياسات من أجل الاستثمار في الزراعة وتنفيذها وتقييمها وفي تصميم برامج الاستثمار في الزراعة وسلاسل القيمة الزراعية والغذائية.

علاوة على ذلك، فإن اللجنة:

- (6) شجعت الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة على رفع تقارير إلى اللجنة، على النحو المحدد في إطار "رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي على الصعيد القطري"، بشأن الإجراءات المتخذة لمواجهة الاستثمارات الدولية والمحلية الخاصة والعامة في قطاع الزراعة مع الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة أعلاه، وتبادل الدروس المستفادة من التجارب الوطنية. وينبغي إعداد هذه التقارير ضمن إطار منتدى الأطراف يحاكي على المستوى القطري الرؤية الشاملة للجنة الأمن الغذائي الجديدة؛
- (7) طلبت من فريق الخبراء أن يُدرج في خطط عمله المقبلة، آخذاً في الاعتبار الموارد المتاحة، دراسة مقارنة للقيود المفروضة على استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة في شتى الظروف مع خيارات سياسية لمعالجة هذه المعوقات وأن يأخذ في الاعتبار العمل الذي أنجزه بشأن هذا الموضوع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمة في إطار لجنة الزراعة والعمل الذي أنجزه شركاء أساسيون آخرون. وينبغي أن يشمل ذلك على تقييم مقارن لاستراتيجيات الربط بين أصحاب الحيازات الصغيرة وسلاسل القيمة على المنتجات الغذائية في الأسواق الوطنية والإقليمية ما يمكن تعلمه من التجارب المختلفة، بالإضافة إلى تقييم ما للشراكات فيما بين القطاعين العام والخاص وكذلك فيما بين تعاونيات المزارعين والقطاع الخاص وفيما بين أطراف القطاع الخاص من آثار على أصحاب الحيازات الصغيرة من فوائد بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة؛
- (8) وأقرت بالحاجة الملحة لاختتام المفاوضات بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات ضمن إطار الأمن الغذائي الوطني الذي يدعم استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة؛
- (9) ودعمت إطلاق عملية تشاورية شاملة في إطار اللجنة لوضع مبادئ للاستثمار المسؤول في الزراعة تعزز الأمن الغذائي والتغذية ولتوسيع نطاق الاهتمام بهذه المبادئ. وتقر بأن الخطوة الأولى في هذه العملية التشاورية ستتمثل في تحديد اختصاصات تشمل نطاق هذه المبادئ والغرض منها ومتلقيها المستهدفين وبنيتها، وبشأن شكل العملية التشاورية، مع مراعاة الأطر القائمة - مثل مبادئ "الاستثمار المسؤول في الزراعة" التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي. وستبدأ هذه العملية التشاورية بسرعة بعد الموافقة على الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات ضمن إطار الأمن الغذائي الوطني وسيتولى الإشراف عليها مكتب اللجنة بمساعدة من الأمانة المشتركة وبالتعاون الوثيق مع المجموعة الاستشارية وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالأمر، بغية تقديم هذه المبادئ إلى اللجنة لكي تنظر فيها. وستسعى العملية التشاورية إلى ضمان الاتساق والتكامل مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومسايد الأسماك والغابات ضمن إطار الأمن الغذائي الوطني؛

- (10) وحثت على الاعتراف الصريح بالاستثمار الذي يراعي أصحاب الحيازات الصغيرة باعتباره واحدا من المعايير التي تميز الاستثمار المؤسسي المسؤول في مجال الزراعة. وينبغي بحث تعريف هذا المصطلح بالتحديد خلال المشاورة بشأن الاستثمار المسؤول في الزراعة؛
- (11) وطلبت من أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي، بالتعاون مع المجموعة الاستشارية، واستنادا إلى المعلومات التي يتيحها أصحاب المصلحة المعنيون، أن تعد تقريرا عاما عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة أعلاه يعرض على لجنة الأمن الغذائي العالمي.

باء - المائدة المستديرة عن السياسات بشأن المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية

إن اللجنة:

- 30 - أقرت بأن تحقيق الأمن الغذائي والتغذية الملائمة للنساء، والرجال وعائلاتهم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجهود التنمية الشاملة، وتحت جميع أصحاب المصلحة على اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين صحة المرأة، وتحصيلها العلمي ووضعها التغذوي؛
- 31 - ودعت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى الإقرار بأن النهوض بحقوق المرأة ذو أهمية حاسمة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي والتغذية؛
- 32 - وحثت الدول الأعضاء، من خلال إجراءات تتضمن خطوات ملموسة، عند الضرورة، من أجل:
- (1) ضمان المشاركة المجدية للنساء في جميع عمليات صنع القرار المتصلة بإنجاز المرأة تدرجاً لحقها في الغذاء على نحو تدرجي في إطار الأمن الغذائي الوطني والتغذية؛
 - (2) ضمان حصول المرأة على قدم المساواة على الصحة، والتعليم، والأرض، والمياه، والموارد الطبيعية الأخرى، بما في ذلك من خلال سنّ تشريعات تراعي المساواة بين الجنسين.
- 33 - وحثت الدول الأعضاء على تشجيع قيادة النساء بشكل نشط وتعزيز قدراتهن على التنظيم الجماعي، لا سيما في القطاع الريفي؛
- 34 - وحثت الدول الأعضاء على وضع إطار سياسي وقانوني ينطوي على الرصد والامتثال المناسبين بغية ضمان حصول النساء والرجال على الموارد الإنتاجية على قدم المساواة، بما في ذلك ملكية الأرض وتوارثها، والحصول على الخدمات المالية، والتكنولوجيا والمعلومات الزراعية، وتسجيل نشاط الأعمال وإدارته، وفرص العمالة، ولسن وإنفاذ القوانين التي تحمي النساء من جميع أشكال العنف. ويتعين على الدول الأعضاء، عند الاقتضاء، مراجعة جميع القوانين القائمة لتبيان التمييز وتعديل القوانين التمييزية؛
- 35 - وحثت الدول الأعضاء على إشراك النساء في عملية صنع القرار في ما يتعلق بالاستجابات الدولية والوطنية للتحديات العالمية في مجال الأمن الغذائي والتغذية؛

36- ودعت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى إدراج تحسين الحالة التغذوية للنساء والفتيات في سن المراهقة والأطفال والرضع، بما في ذلك الجوع الخفي أو نقص المغذيات الدقيقة والسمنة باعتبارها مظهراً جديداً من مظاهر سوء التغذية وكهدف جلي ونتيجة متوقعة في البرامج وعمليات الاستجابة لحالات الطوارئ والاستراتيجيات والسياسات المتصلة كلها بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية، من مرحلة التصميم إلى التنفيذ.

37- وتذكر باتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام 1995، ولا سيما توصياتها للنهوض بالأمن الغذائي للمرأة في إطار الأهداف الإستراتيجية بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية (ألف 1)، التدريب المهني والتعليم المستمر (باء 3)، الصحة (جيم 1)، الحصول على الموارد، والعمالة، والوصول إلى الأسواق والتجارة (واو 2)، والتنمية المستدامة (كاف 2).

38- وحثت المكتب على تشجيع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإشراكها عند الاقتضاء في إعداد مؤشرات وغايات وجدول زمنية محددة لقياس التقدم المحرز صوب النهوض بالأمن الغذائي للمرأة، على ودعوة هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى رفع تقرير عن التقدم المحرز إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها التاسعة والثلاثين.

39- وأخذت علماً بالتقرير والتوصيات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، والأمن الغذائي والتغذية التي تمخّضت عنها الحلقة الدراسية العملية لأصحاب المصلحة على الصعيد الإقليمي حول الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، والتي انعقدت في 3-4 أكتوبر/تشرين الأول 2011 في القاهرة، تحت مظلة لجنة الأمن الغذائي العالمي.

40- ودعت الدول الأعضاء إلى دعم اعتماد وتنفيذ تشريعات حماية الأمومة والأبوة والتدابير المتصلة بذلك التي تسمح للنساء والرجال بأداء أدوارهم كمقدمين للرعاية ومن ثم توفير احتياجات أطفالهم التغذوية وحماية صحتهم، مع حماية أمنهم الوظيفي في الوقت ذاته.

41- وحثت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين على العمل معاً من أجل تشجيع التآزر وتفاذي الازدواجية لتحديد ودعم الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المتعلقة بمواصلة تعزيز التدخلات التي تراعي المساواة بين الجنسين في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والصحة والتعليم والتي تعزز الحلول العملية بالنسبة للنساء، بما في ذلك:

- (1) ينبغي أن تكون الإحصاءات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية مفصلة بحسب الجنس والسن؛
- (2) وينبغي القيام بالتحليل في مجال قضايا الجنسين وإجراء تقييمات بشأن أثر التغذية لتوفير المعلومات لعمليات رسم سياسات وبرامج ومشاريع الأمن الغذائي والتغذية، وتنفيذها ورصدها وتقييمها، بما في ذلك استخدام ما يناسب من مؤشرات وأهداف في مجال المساواة بين الجنسين والتمويل؛
- (3) وينبغي للاستثمارات الزراعية أن تأخذ في الاعتبار الحاجات الخاصة للنساء والرجال على السواء، علماً أن الاستثمارات في الأرض وفي الموارد الطبيعية الأخرى تؤثر على الأمن الغذائي للمرأة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تصميم خطط وسياسات وبرامج الاستثمار الزراعي بما يوفر للنساء والرجال الحصول

على قدم من المساواة على خدمات البرامج وعملياتها، على أن تكون مدركة لالتزامات الرجال والنساء باقتصادات الأسر وتنشئة الأطفال وأن تعترف بحاجاتهم المختلفة؛

(4) وينبغي إعطاء الأولوية للمزارعات من أصحاب الحيازات الصغيرة في وضع البرامج الزراعية من أجل تعزيز الإنصاف مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة في مجال الأغذية والتغذية لدى النساء، والرجال والأطفال؛

(5) وينبغي اعتماد برامج شبكات الأمان بما في ذلك التغذية المدرسية في المنازل والحدائق المدرسية، التي تشجع على ذهاب الفتيات إلى المدارس وترتبط التمكين الاقتصادي للنساء من أصحاب الحيازات الصغيرة والأمن الغذائي والتغذية للفتيات في المدارس وتحسين نتائج التعليم.

42- وأوصت إدراج مسألة المساواة بين الجنسين في آليات رصد الخطوط التوجيهية الطوعية الراهنة والمستقبلية، بما في ذلك "التحقيق التدريجي للحق في غذاء ملائم في إطار الأمن الغذائي الوطني" و"الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في إطار الأمن الغذائي الوطني" ومبادرات مماثلة ستجري مناقشتها أو الموافقة عليها في لجنة الأمن الغذائي العالمي.

43- وطلبت إلى المكتب أن يقترح، بالتشاور مع الجماعة الاستشارية والأمانة المشتركة، ومع منظمات دولية ذات صلة، وبخاصة منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، خيارات بشأن معنى ومختلف الاستخدامات، إن وجدت، لعبارة "الأمن الغذائي"، و"الأمن الغذائي والتغذية" و"الأمن الغذائي والتغذوي" و"الأمن التغذوي" إلى دورة لجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل توحيد المصطلحات الرسمية التي ينبغي للجنة أن تستخدمها مع الأخذ في الاعتبار أن التغذية هي ركيزة أساسية من ركائز "الأمن الغذائي" كما هو محدد رسمياً.

44- وطلبت إلى أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي، بالتعاون مع المجموعة الاستشارية، واستناداً إلى المعلومات المتوفرة من أصحاب المصلحة ذات الصلة، أن تعدّ تقريراً عاماً عن حال تنفيذ التوصيات الواردة أعلاه ورفعها إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي.

جيم - مائدة مستديرة عن السياسات بشأن تقلب أسعار الأغذية

إن اللجنة:

45- شددت على الحاجة إلى بذل جهود دولية متنسقة لمعالجة الأسباب البنيوية لتقلب أسعار الأغذية وضمان ألا تقوّض آثار هذا التقلب حق صغار المنتجين والمستهلكين الهامشيين في الغذاء.

46- أعربت عن تقديرها لفريق الخبراء الرفيع المستوى لما بذله من جهود في إنجاز العمل عن تقلب الأسعار والأمن الغذائي وأخذت علماً بتقريره عن هذه المسألة والتوصيات الواردة فيه.

47- رحبت بخطة العمل الخاصة بتقلّب أسعار الغذاء والزراعة التي وضعتها مجموعة العشرين باعتبارها جهوداً إيجابية لمعالجة الأسباب والانعكاسات الرئيسية لتقلّب أسعار الأغذية وسترحب بإقرارها في قمة مجموعة العشرين المزمع عقدها في نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

48- رحبت بنتائج حلقة العمل الإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين في الشرق الأدنى التي عقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2011 بشأن الأمن الغذائي برعاية لجنة الأمن الغذائي ، وشجعت الأعضاء الإقليميين لمعالجة قضايا التنسيق على المستويين الإقليمي والوطني.

49- أخذت علماً بتقييم منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من أصحاب المصلحة للآثار الإيجابية والسلبية لمختلف الاستجابات السياسية لمواجهة ارتفاع أسعار الأغذية وتقلّبها، كما جرت مناقشته في سلسلة من المشاورات الإقليمية والإقليمية الفرعية التي نظمتها المنظمة في عام 2011.

50- أوصت بنقاط الإجراءات التالية وإعدادها وتنفيذها من قِبل الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين.

الإجراءات لزيادة إنتاج الأغذية وتوفرها وتعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات:

- (أ) زيادة الاستثمارات العامة والخاصة الثابتة والمستدامة لتعزيز نظم إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة والدفع قداماً بالإنتاجية الزراعية وتعزيز التنمية الريفية وزيادة القدرة على الصمود أمام الصدمات ، مع إيلاء اهتمام خاص لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة؛
- (ب) تشجيع توسع ملحوظ لعمليات البحث والتطوير في المجال الزراعي وتمويلها، بما في ذلك تعزيز عمل الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية التي تم إصلاحها، ودعم نظم الأبحاث الوطنية والجامعات العامة والمؤسسات البحثية وتشجيع نقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة والممارسات بما في ذلك الزراعة الأسرية وبناء القدرات من خلال التعاون فيما بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- (ج) دعم البلدان الأعضاء في مجال وضع ، أو مراجعة ، استراتيجيات الأمن الغذائي الوطنية الشاملة التي تمتلكها وتقودها البلدان وتقوم على الأدلة والشاملة لجميع الشركاء الأساسيين على المستوى الوطني وبشكل خاص المجتمع المدني والمنظمات النسائية ومنظمات المزارعين ، والتي توجد اتساق السياسات في مختلف القطاعات بما في ذلك السياسات الاقتصادية الوطنية، وذلك لمعالجة تقلبات أسعار الأغذية؛
- (د) حثّ البلدان الأعضاء على استكشاف تدابير وحوافز لخفض الهدر والخسائر التي تشوب النظام الغذائي ، بما في ذلك معالجة خسائر ما بعد الحصاد؛

الإجراءات لتخفيف التقلب في الأسعار:

- (هـ) دعم نظام معلومات الأسواق الزراعية لتعزيز المعلومات المتصلة بأسواق الأغذية وشفافيتها، وحث المنظمات الدولية المشاركة والجهات الفعالة في القطاع الخاص والحكومات على ضمان النشر العام لمنتجات المعلومات الرفيعة الجودة والخاصة بالأسواق الغذائية في الوقت الملائم؛
- (و) الإقرار بحاجة البلدان إلى تحسين اتساق ردودها في أوقات أزمات أسعار الأغذية، ودعم إنشاء منتدى للاستجابة السريعة في إطار تابع لنظام معلومات الأسواق الزراعية، والطلب إلى مكتب اللجنة ضمان روابط ملائمة بين المنتدى واللجنة؛
- (ز) تحسين شفافية أسواق المشتقات الزراعية وتنظيمها والإشراف عليها؛
- (ح) ونظرا إلى أهمية وجود نظام تجاري دولي للأغذية شفاف ويمكن التنبؤ به من أجل التخفيف من التقلب المفرط في الأسعار، فإنه ينبغي الاستمرار في التركيز على إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتميز بالمساءلة وقائم على القواعد مع الأخذ في الاعتبار الشواغل المتصلة بالأمن الغذائي، لا سيما شواغل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وفي هذا الإطار، ينبغي دعم اختتام طموح ومتوازن وشامل لجولة الدوحة للتنمية وفقا لولايتها؛
- (ط) استعراض سياسات الوقود الحيوي، حيث ينطبق ذلك، وعند الضرورة، وفقا لتقييمات متوازنة مستندة إلى الأدلة العلمية تتعلق بالفرص والتحديات التي يمثلها بالنسبة إلى الأمن الغذائي، ولكي يكون من الممكن إنتاج الوقود الحيوي، وحيثما أمكن القيام بذلك من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ووفقا لذلك، تفويض فريق الخبراء الرفيع المستوى مع المراعاة الكاملة للموارد وغيرها من أولويات لجنة الأمن الغذائي العالمي لإجراء تحليل مقارن يستند إلى الأدلة العلمية للآثار الإيجابية والسلبية على الأمن الغذائي، ومع مراعاة العمل الذي تقوم به المنظمة والشراكة العالمية بشأن الطاقة الحيوية، ليعرض على لجنة الأمن الغذائي العالمي؛
- (ي) الطلب من المنظمات الدولية المعنية، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، مواصلة تقييم فعالية الاحتياطات الغذائية المحلية والوطنية والإقليمية والمعوقات التي تعترض سبيلها؛

الإجراءات لتخفيف من الآثار السلبية لتقلب الأسعار:

- (ك) تعزيز دور الدولة، حسب الاقتضاء، في تخفيف الآثار السلبية لتقلبات الأسعار بما في ذلك من خلال وضع استراتيجيات حماية اجتماعية وشبكات أمان وطنية ثابتة وطويلة الأجل، تعنى بشكل خاص بالفئات المستضعفة من السكان مثل النساء والأطفال يمكن مضاعفتها وتوسيعها في أوقات الأزمات. وفي هذا الإطار، إعادة التشديد على ولاية دراسة يجريها فريق الخبراء الرفيع المستوى حول هذا الموضوع على أن تعرض على اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين.
- (ل) التوصية باستخدام شبكات أمان وطنية ومحلية وآليات محلية للمشتريات، متى أمكن استخدامها، من أجل تسليم المساعدات الغذائية، مع الأخذ في الاعتبار عامل الوقت، والسوق، والإنتاج والعوامل المؤسسية وغيرها من العوامل الأخرى ذات الصلة، وفقا لقواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

- (م) إقرار الجهود التي طلبت مجموعة العشرين إلى برنامج الأغذية العالمي ومنظمات دولية أخرى وشركاء آخرين (مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) وبلدان غرب أفريقيا لدعم إعداد مشروع تجريبي في غرب أفريقيا من أجل احتياطات غذائية إقليمية مستهدفة في حالات الطوارئ الإنسانية، بما يتماشى مع الملحق 2 من اتفاق منظمة التجارة العالمية حول الزراعة؛
- (ن) الطلب من المنظمات الدولية التشاور مع أصحاب مصلحة معنيين آخرين، وضع إطار عمل لمشروع مدونة سلوك طوعية لإدارة الاحتياطات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية، على أن تواصل اللجنة النظر فيها.
- (س) وضع أدوات لإدارة المخاطر، بما في ذلك تخفيف حجم آثار صدمات الأسعار، والتوصية بإدراجها في الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي، مع التركيز على تخفيف مخاطر تقلبات أسعار الأغذية على أشد فئات السكان ضعفاً. وينبغي إيلاء أهمية لاعتماد الممارسات الفضلى والدروس المستفادة لصالح صغار منتجي الأغذية المعرضين للصدمات.
- (ع) الترحيب بقرار مجموعة العشرين بشأن الموافقة على إزالة القيود على صادرات الأغذية أو الضرائب غير العادية المفروضة على الأغذية التي يشتريها برنامج الأغذية العالمي لأغراض إنسانية غير التجارية وعدم فرضها في المستقبل، وحث جميع البلدان الأعضاء على اعتماد المبدأ ذاته؛
- (ف) الترحيب بزيادة الدعم الدولي لتوفير المعونة الغذائية، وخاصة في فترات ارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها، وعلى أساس الاحتياجات، لا سيما في ظل إطار اتفاقية المعونة الغذائية.

51- أوصت بأن تعتمد كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمات دولية أخرى ذات صلة وأصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى تعزيز الحوار بشأن السياسات بينها وبين البلدان الأعضاء بهدف تعزيز اعتماد التوصيات الواردة أعلاه وتنفيذها على جميع المستويات الملائمة.

52- طلبت إلى أمانة لجنة الأمن الغذائي أن تعدّ، بالتعاون مع المجموعة الاستشارية واستناداً إلى معلومات يوفّرها أصحاب المصلحة المعنيون، تقريراً عاماً بشأن حالة تنفيذ جميع التوصيات والإجراءات الواردة أعلاه على أن يُرفَع إلى لجنة الأمن الغذائي في موعد يحدده مكتب اللجنة.

سادساً - التنسيق والدعم العالميان للعمليات الوطنية

(الوثيقة CFS:2011/7)

ألف - رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية على المستوى القطري - آفاق المستقبل

باء - دراسات حالات قطرية عن رسم الخرائط

53 - نظرت اللجنة في التقدم المحرز منذ انعقاد دورتها السادسة والثلاثين، والذي كان مدعوماً بخمس دراسات حالة عن تجارب في مجال إجراءات الأمن الغذائي والتغذية والدروس المستخلصة منها، بما في ذلك نيجيريا،

ومدغشقر،⁹، والضفة الغربية وقطاع غزة، والأراضي الفلسطينية، وكمبوديا، والبرنامج الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية في أمريكا الوسطى (PRESANCA، الموجود في السلفادور).

54- إن اللجنة:

- (1) طلبت إلى الأمانة مواصلة تيسير عملية إعداد رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية وتنفيذه على الصعيد القطري، وتزويدها بآخر المستجدات في دورتها الثامنة والثلاثين في عام 2012؛
- (2) شجعت أصحاب المصلحة المعنيين والقطاعات ذات الصلة على المشاركة في مساعدة البلدان على إعداد رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية وتنفيذه على الصعيد القطري، وإقامة شراكات مناسبة تتسم بتعدد القطاعات ذات أصحاب المصلحة المتعددين، وتشجيع اتساق الأساليب؛
- (3) أوصت بدعوة حكومات وطنية أخرى لحضور الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي في عام 2012 بهدف تقاسم نتائج رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية وإعلام الحكومات الوطنية الأخرى بها، وتبادل التجارب بين البلدان والأطراف الفاعلة الدولية والحصول على دعمها لعملية رسم الخرائط على المستوى القطري؛
- (4) أوصت بإتاحة موارد كافية لتمويل أنشطة المتابعة لتوفير الدعم التقني للبلدان المهتمة لتطوير وتطبيق نظم لرسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية كجزء من جهود رصد تنميتها الوطنية؛
- (5) أوصت بأن تكون عملية إعداد رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية جزءاً لا يتجزأ من نظم المعلومات الوطنية التي تشمل قطاع الأغذية والزراعة؛
- (6) شجعت على استخدام منهجية موحدة في عملية إعداد رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد القطري؛
- (7) أوصت بأن يتم النظر في عملية إعداد رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية في المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة والتي ستعقد في عام 2012. وستعرض نتائج المناقشات خلال الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي؛
- (8) طلبت إلى الأمانة أن تعمل مع أصحاب المصلحة الملائمين لتيسير وضع النظم التي تسمح بتدعيم ونشر نتائج مبادرات إعداد رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية، من أجل اتساق أفضل بين أعضاء الأسرة الدولية لدعم الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والإقليمية. وسيُعرض التقرير المرحلي في هذه العملية خلال الدورة الثامنة والثلاثين للجنة؛

55- وأقرت اللجنة أيضاً بالتوصيات الواردة في القسم الرابع من (الوثيقة CFS:2011/7)، التي يمكن الإطلاع عليها في الملحق ياء لهذا التقرير.

⁹ أعرب أعضاء من مجموعة الشرق الأدنى وبعض أعضاء اللجنة عن تحفظهم لعدم الإشارة إلى "الأراضي الفلسطينية المحتلة" طبقاً للاصطلاح المتفق عليه في منظومة الأمم المتحدة.

(جيم) حالة الإطار الاستراتيجي العالمي (الوثيقة [CFS:2011/8](#))

56- مع الأخذ في الاعتبار اتفاق الدول الأعضاء الهادف إلى وضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية (الإطار الاستراتيجي) سُرِّفَع إلى لجنة الأمن الغذائي في دورتها الثامنة والثلاثين. ونظراً إلى التقدم الذي أحرز حتى الآن، فإن اللجنة مدعوة إلى:

- (1) الإقرار بالعملية التشارورية الشاملة التي يقودها مكتب لجنة الأمن الغذائي والتي أفضت إلى اتفاق بين أصحاب المصلحة المشاركين حول الأهداف المقترحة للإطار الاستراتيجي ومبادئه الأساسية وهيكله وعمليته (CFS 2011/Inf.14) والمخطط التفصيلي للإطار الاستراتيجي (CFS 2011/Inf.13)، والمشاورات على شبكة الإنترنت لطلب الحصول على تعليقات من طائفة عريضة من أصحاب المصلحة بشأن المخطط التفصيلي الذي سيؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد المسودة الأولى
- (2) التشديد على الدور الأساسي الذي تضطلع به المشاورات المخطط لها حول الإطار الاستراتيجي، وتشجيع أصحاب المصلحة على المشاركة بشكل نشط على الصعيدين الدولي والإقليمي خلال عام 2012، بما في ذلك عبر حشد الموارد لضمان الإصغاء إلى أصوات جميع أصحاب المصلحة المعنيين في اللجنة، لاسيما الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي.
- (3) الإشارة إلى دور الإطار الاستراتيجي بوصفه أداة حيوية تعكس وتعزز ما تقوم به اللجنة حالياً من عمل لتقارب السياسات، وتحدد أن القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين في ما يتعلق بتقلب أسعار الأغذية والاستثمارات التي تراعي أصحاب الحيازات الصغيرة في مجال الزراعة والمساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية يجري دراستها وإدراجها، عند الاقتضاء، في المسودة الأخيرة للإطار الاستراتيجي.

دال - استعراض أساليب تقدير عدد الجوعى (الوثيقة [CFS:2011/6](#))

57- رحبت اللجنة بالتقرير بشأن المائدة المستديرة عن "رصد الأمن الغذائي" التي انعقدت في 12-13 سبتمبر/أيلول 2011 في مقر المنظمة في روما، وبالنتائج والتوصيات الرئيسية الواردة فيه وبوجه خاص فإن اللجنة:

- (1) اعتمدت اقتراح إنشاء مجموعة رئيسية من مؤشرات الأمن الغذائي وعملية إنشائها وفق ما ورد في الوثيقة، بما في ذلك تطوير معايير مقبولة عالمياً واعتمادها وتعميمها؛
- (2) أوصت بقوة أن تحسّن المنظمة مقياس نقص التغذية، مع التركيز بوجه خاص على تحسين توقيت البيانات وموثوقيتها المعايير الأساسية الواردة في المنهجية؛
- (3) شجعت بقوة المنظمة وغيرها من الوكالات المعنية على تعزيز جهودها لتنمية الإمكانيات بهدف تحسين الإحصاءات الزراعية وإحصاءات الأغذية الأساسية والأنظمة المحددة لرصد الأمن الغذائي؛
- (4) حثت البلدان على تعزيز أنظمة المعلومات الوطنية بشأن الأمن الغذائي والتغذية؛

- (5) شددت على الحاجة إلى تحسين دمج كل الإجراءات المتعلقة بمعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية على جميع المستويات، وتشجّع على تعبئة الموارد لتحقيق هذه الغاية؛
- (6) أوصت بزيادة تكثيف الحوار بين واضعي السياسات، والوكالات الإحصائية ومقدمي البيانات بهدف تحديد الحاجات من المعلومات لتصميم وتنفيذ ورصد سياسات الأمن الغذائي وربطها بتوافر مثل هذه المعلومات؛
- (7) دعت أمانتها إلى رفع تقرير عن التقدم المحرز بشأن الإجراءات الموصى بها إلى الجلسة العامة للجنة وبالتشاور مع أمانة اللجنة والمجموعة الاستشارية، تعيين هيئة مكتب اللجنة موعد رفع التقرير وغيره من الآليات المرتبطة به وفقاً لبرنامج عمل اللجنة والموارد المتوفرة.

سابعاً- تطبيق إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي

ألف - اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي (الوثيقة [CFS:2011/9 Rev.1](#))

- 58- قدم الرئيس والأمانة الوثيقة CFS:2011/9 Rev.1 المعنونة "اللائحة الداخلية المنقحة للجنة الأمن الغذائي العالمي".
- 59- وطبقا للمادة العاشرة من اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي، قررت اللجنة، بأغلبية ثلثي الأصوات المعطاة من خلال تصويت اسمي، تعليق تطبيق المادة الحادية عشرة للسماح بالنظر في الوثيقة المنقحة من قبل اللجنة.
- 60- وبالتالي، اعتمدت اللجنة، بأغلبية ثلثي الأصوات المعطاة من خلال تصويت اسمي، اللائحة الداخلية المنقحة للجنة الأمن الغذائي العالمي المعروضة في الوثيقة CFS 2011/9 Rev.1.
- 61- إن اللجنة:

- (1) كلفت المكتب برفع توصية بتحديث المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة في الدورة العادية التالية للجنة، على أن تُحال بعدها إلى المؤتمر التالي لمنظمة الأغذية والزراعة في يونيو/حزيران 2013 لكي تتطابق مع وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي ومع اللائحة الداخلية المنقحة التي صادقت عليها اللجنة في دورتها الحالية. وأشارت اللجنة إلى ضرورة إيلاء الاهتمام في غضون ذلك بنص وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي وروحها؛
- (2) وأعادت تأكيد أهمية وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي التي من شأنها أن تستمر في تشكيل الوثيقة المرجعية الرئيسية حول حالة لجنة الأمن الغذائي بعد إصلاحها، بما في ذلك في ما يخص تفسير هذه اللائحة الداخلية.
- (3) وطلبت إلى المكتب أن يواصل، بالتنسيق مع الوكالات ذات الصلة، تحليل الطرائق والمتطلبات التي تتيح تطبيق نظام للتناوب في أمانة اللجنة بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بما في ذلك المؤهلات المطلوبة والاختصاصات لأمانة اللجنة إضافة إلى

المسؤوليات التراتبية، بما يمكن اللجنة من اتخاذ قرار مستنير بشأن هذه المسألة في دورتها العادية القادمة.

(4) وطلبت إلى المكتب، بالتنسيق مع الوكالات ذات الصلة، مواصلة تحليل الطرائق والمتطلبات لإشراك كيانات أخرى من الأمم المتحدة معنية مباشرة بالأمن الغذائي والتغذية في الأمانة، بما يمكن لجنة الأمن الغذائي من اتخاذ قرار مستنير حول هذه المسألة في دورتها العادية القادمة.

62- وعرضت اللجنة عددا من المجالات التي ينبغي فيها زيادة توضيح اللائحة الداخلية للجنة وتحسينها، بما في ذلك الإجراءات المعتمدة لانتخاب الرئيس مثل حدود الولاية (أهلية إعادة الانتخاب)، والمهل القصوى لتقديم الترشيحات والمناوبات الإقليمية. كما ينبغي توضيح إجراءات انتخاب أعضاء المكتب ومناوبيهم. ويجب أن تعرض على اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين في عام 2012 هذه التحسينات، جنبا إلى جنب مع التنقيح المقترح للمادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة، التي ينبغي أن يوافق عليها مؤتمر المنظمة.

باء - الإطار المستند إلى النتائج (CFS:2011/10)

63- إن اللجنة:

- (1) وافقت على الإطار المستند إلى النتائج للجنة الأمن الغذائي العالمي؛ كوثيقة ديناميكية تقر بالتحسينات اللازم إدخالها؛
- (2) طلبت من الأمانة أن تقوم، على أساس الالتزامات المتعهد به منذ إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، بإعداد تقرير موجز عن النفقات مقابل التكاليف المتوقعة من الموارد المتاحة؛
- (3) طلبت من مكتب اللجنة العمل مع الأمانة لزيادة إدماج برنامج العمل والميزانية 2012-2013 في الإطار المستند إلى النتائج بغية إعداد برنامج متعدد السنوات للعمل والميزانية أكثر تفصيلاً يتضمن أولويات لتقديمه إلى اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين في عام 2012.

ثامنا - أية مسائل أخرى

ألف - آخر التطورات عن قرارات لجنة الأمن الغذائي العالمي "منتدى فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن معالجة الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة" (الوثيقة CFS:2011/12)

64- إن اللجنة:

- (1) وافقت على اقتراح عقد منتدى فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة بهدف القيام، ضمن جملة أمور أخرى، بوضع "جدول أعمال لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة"؛

- (2) وافقت على أن يشرف مكتب اللجنة على أساليب تنظيم منتدى الخبراء الرفيع المستوى بالتعاون مع الأمانة والمجموعة الاستشارية وفريق الخبراء الرفيع المستوى وفقاً لما تقتضيه الحاجة. وستستعرض الجلسة العامة للجنة تقرير نتائج منتدى الخبراء الرفيع المستوى؛
- (3) وافقت على اقتراح تنظيم عملية تشاورية مكثفة مع جميع أصحاب المصلحة بشأن نتائج منتدى فريق الخبراء الرفيع المستوى بغية "برنامج عمل لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة" وهو برنامج مقترح للنظر فيه خلال الجلسة العامة للجنة وفقاً لما تقتضيه الحاجة؛
- (4) وافقت على أن يتخذ مكتب اللجنة قراراً بشأن موعد انعقاد المنتدى آخذاً بعين الاعتبار برنامج عمل اللجنة بشكل عام.

باء - مقترح لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في لجنة الأمن الغذائي العالمي

65- أُحييت اللجنة علماً بالوثيقة CFS: 20011/Inf.15 مقترح لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في لجنة الأمن الغذائي العالمي ، وأعربت عن تقديرها لمشاركة ممثلي المجتمع المدني البناءة في أعمال اللجنة.

جيم - ترتيبات الدورة الثامنة والثلاثين

66 - أوصى الرئيس بعقد الدورة الثامنة والثلاثين في 15-20 أكتوبر/تشرين الأول في مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما كما جاء في الجدول الزمني المؤقت للأجهزة الرئاسية التابعة للمنظمة. وسيحدد المدير العام الموعد بدقة بالتشاور مع رئيس اللجنة.

دال - عضوية المكتب 2012-2013

67- انتخبت اللجنة السيد يايا أديسا أولايان أولانيران Yaya Adisa Olaitan Olaniran، الممثل الدائم لنيجيريا، رئيساً للجنة الأمن الغذائي العالمي. وقد انتخبت اللجنة بالترحيب العام الممثلين التاليين بصفتهم أعضاء وأعضاء مناوبين في مكتب اللجنة القادم:

- الأعضاء: أنغولا، وأستراليا، والبرازيل، والصين، ومصر، وفرنسا، وغواتيمالا، وأندونيسيا، والأردن، وسويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية، وزمبابوي،
- الأعضاء المناوبون: أرمينيا، وكندا، والكونغو، وإيران، وإيطاليا، واليابان، ونيوزيلندا، وعمان، وسري لانكا، وأوغندا، وعضوان من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (على أن يتم اختيارهما لاحقاً).